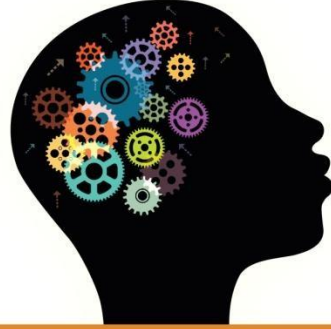


# مراعاة الأخلاق في الشراء

بقلم: أليكيم نوتيفافا كوينيهيا

مؤلف كتاب "كوينيهيا حول ريادة الأعمال"  
"Entrepreneurship"



Elikem Nutifafa Kuenyehia  
with foreword by Sam Jonah KBE

## مقدمة

المشتريات هي عملية اقتناء السلع والخدمات. وتشمل عملية الشراء المشتري والبائع على حد سواء. وبالتالي فإن كل شركة تقريباً سوف تشارك في نوع ما من المشتريات أثناء فترة عمل المؤسسة، حتى ولو كان شراء قلم أو بيعه.

يشير الشراء الأخلاقي أو مراعاة الأخلاق في الشراء إلى عمليات الشراء التي تحترم المعايير الدولية الأساسية لمكافحة السلوك الإجرامي (مثل الرشوة والفساد والاحتيال) وانتهاك حقوق الإنسان (مثل العبودية الحديثة)، وتعالج على الفور مثل هذه المسائل حيثما يتم تحديدها<sup>1</sup>.

ولوحظ أن السلوك غير الأخلاقي يحدث أثناء المشتريات. وقد تكون أي شركة تنتج سلعاً رخيصة ولكنها عالية الجودة تستخدم عمالة الأطفال. ربما صنعت منتجات جلدية من جلود حيوانات معرضة لخطر الانقراض. قد يتآمر المشتري مع بائع ما لتضخيم أسعار السلع حتى يتمكن من تقاسم العائدات الإضافية. ويصر بعض المشتريين أيضاً على الشراء من بائعين معينين، حتى ولو كان السعر أعلى والسلع أقل جودة، لأنهم لديهم نوع ما من الاهتمام بمصالح لدى ذلك البائع. وفي بعض الحالات، يمكن للجهة المشتريّة أن تخبر مقدم العرض في عطاء تنافسي بأقل سعر حتى يمكن لمقدم العطاء أن يقلص من عرضه ويفوز بالمناقصة.

وقد تبين أن أساليب الشراء غير الأخلاقية هذه تضر بالمنظمات لان الجهة المشتريّة قد تدفع في نهاية المطاف المزيد مقابل السلع المشتراة أو قد تُزود ببضائع رديئة حيث يمنح بائع معين ليس لديه سجل المسار المطلوب عقداً بسبب المحسوبية فقط. لذلك، فإن المعايير والممارسات الأخلاقية هي عوامل أساسية لنجاح الأعمال التجارية. الواقع أن كيانات الأعمال في مختلف أنحاء العالم اليوم تحاول أن تكون أكثر أخلاقية في عملياتها.

وفي هذا الصدد، يوصى بأن تضع المشاريع التجارية سياسة أخلاقية للشراء تنص على كيفية قيامها باقتناء السلع والخدمات. ومثل هذه السياسة من شأنها أن تحظر انتهاك الثقة من خلال تثبيط رغبة أي موظف في محاولة تحقيق مكسب شخصي من خلال التعاملات التجارية.

عندما تدخل مؤسستك في تعامل مع وزارة أو إدارة أو وكالة حكومية، يجب أن يخضع ذلك لقانون المشتريات العامة لعام 2003 (القانون 663).

<sup>1</sup> هيلين ألد و فيونا جوش ، المشتريات الأخلاقية والمستدامة ، (2013) CIPS. مقتطف من [http://www.cips.org/Documents/About%20CIPS/CIPS\\_Ethics\\_Guide\\_WEB.pdf](http://www.cips.org/Documents/About%20CIPS/CIPS_Ethics_Guide_WEB.pdf)



## عناصر المشتريات الأخلاقية

وفيما يلي عناصر هامة تكفل الشراء الاخلاقي في مؤسسة ما؛

### 1. سياسة المشتريات الأخلاقية

من مصلحة كل مشروع تجاري أن تكون لديه سياسة شراء أخلاقية مكتوبة تصف بوضوح الإجراءات التي يجب اتباعها أثناء أي نوع من أنواع المشتريات في المؤسسة. يجب أن تقدم السياسة بياناً بشأن ما تعتبره أساليب أخلاقية أو غير أخلاقية في عملية الشراء وأن تتضمن أحكاماً بشأن العناصر التالية:

- أ. تضارب المصالح، أي الظروف التي ستعتبر فيها الشركة وجود تضارب مصالح وما هو متوقع من كل شخص في هذه الحالة. على سبيل المثال، قد يكون هناك حكم يقضي بعدم جواز قيام شركة يملكها موظف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمزايدة على تعامل مع الشركة؛ أو عندما يكون لموظف علاقة شخصية مع مالكي شركة تقدم عطاءات لتعامل مع الشركة، يشترط على هذا الموظف أن يكشف عن تلك العلاقة قبل تقديم عرض الأسعار.
- ب. التمييز ضد البائعين لأسباب تتعلق بالنوع أو الجنسية أو العرق أو عوامل أخرى لا تتصل بنوعية المنتج أو الخدمة يمكن أن يخلق شواغل أخلاقية للمنظمات. ينبغي أن تكون للسياسة الأخلاقية للمشتريات ضوابط كافية لحظر التمييز ضد البائعين بسبب الجنسية أو النوع أو العرق أو أي عامل آخر.
- ج. الفساد والرشوة. قد تنص السياسة على أن المؤسسة لا تقدم رشا أو تتلقاها من أجل منح صفقة أو تقديم عروض أسعار للفوز بعقد. ويتعين عليها بعد ذلك أن تحدد العقوبات التي يؤدي انتهاك هذه القاعدة إلى فرضها.
- د. عرض واستلام "هدايا العمل". هناك مواقف قد يقدم فيها شخص فاز بعرض أسعار هدية ليقول "شكراً لك" على الفرصة. غالباً ما يكون ذلك شكلاً من أشكال الرشوة لأنه قد يؤثر على المستلم في المستقبل عندما يقوم ذلك الشخص بتقديم عطاءات للحصول على تعامل آخر. وبالتالي فإن سياسة المشتريات الأخلاقية لا بد أن تحدد بوضوح موقف الشركة من الهدايا التجارية. عادة، يكون من الأحوط وجود سياسة عدم قبول الهدايا بدل إعطاء قائمة بالهدايا التي يمكن أو لا يمكن قبولها.

## 2. التدريب على الأخلاقيات

وبعد صياغة سياسة الأخلاقيات، من الحكمة أن يتقاسم صاحب العمل المعلومات مع الموظفين بشأن ما هو متوقع منهم فيما يتعلق بالمشتريات الأخلاقية. ومن المهم أيضاً تذكير الموظفين والأشخاص الذين يتعاملون مع المؤسسة باستمرار بالتزاماتهم. ومن طرق القيام بذلك وضع ملصقات تحتوي على معلومات حول المتطلبات في المكتب وفي اتصالات العمل مثل رأسيات الأوراق أو في مواقع البريد الإلكتروني.

## 3. أمين المظالم في مجال الأخلاقيات

من بين الطرق الجيدة لدعم أخلاقيات المشتريات في أي منظمة أن يكون لديها منصب أمين مظالم للأخلاقيات. هذا هو الشخص المسؤول مباشرة عن تنفيذ سياسة المشتريات الأخلاقية والذي يمكن للموظف إبلاغه عن أي انتهاكات أخلاقية. نظراً لصعوبة رد الهدايا المقدمة من بعض العملاء ذوي القيمة العالية، سيكون أمين المظالم في مجال الأخلاقيات بمثابة حاجز بين الموظفين ومثل هؤلاء العملاء وقد يجعل الموظفين أكثر راحة للإبلاغ عن سلوكيات مشكوك فيها. ولا بد أيضاً من حماية الأشخاص الذين يكشفون عن مثل هذه المعلومات، بل وربما مكافأتهم على اليقظة والحذر.

## 4. التحقق والموازنة

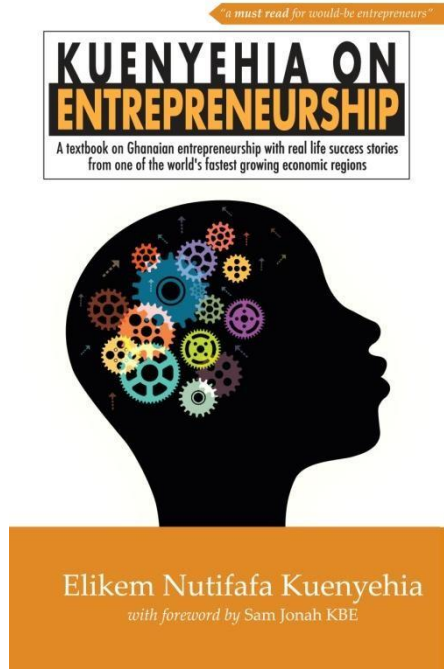
ينبغي أن تتطلب كل معاملة في المنظمة مراجعة الإدارة لضمان اتباع جميع المبادئ التوجيهية الأخلاقية المتعلقة بالمشتريات ولضمان أن أية انتهاكات أخلاقية لم ولن تحدث.

## 5. عمليات التدقيق

ينبغي إجراء عمليات مراجعة دورية للتحقق من أن جميع أنشطة الشراء قد أجريت بطريقة أخلاقية ووفقاً للإجراءات. كما أن مراجعة الحسابات تشكل رادعاً للسلوك غير الأخلاقي في المستقبل.

## شكرًا على القراءة!

يُمكنك الحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية تنمية شركتك وتعزيز قدراتها في غانا، عبر [كتاب "إليكيم كوينيهيا" حول روح المبادرة.](#)



\* شكر خاص لثيلما تاوياه على إسهامها الكبير في إعداد هذا التقرير